المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/HLAC3402
القبول Accepted
2026-06-01
التعديل Revised
2026-05-20
التسلم Received
2025-12-11

عبد الرحمن سعيد الكواري | Abdulrahman Saeed Al Kuwari*

من الأمن إلى الدفاع: نحو تعبئة قوات الأمن الداخلي لدعم المجهود الدفاعي القطري**

From Security to Defence: Mobilizing Internal Security Forces to Support Qatar's National Defence

تناقش هذه الدراسة دور تعبئة قوات الدرك (أو قوة الأمن الداخلي) في دعم مجهود قطر الدفاعي، لا سيما مع وجود تحديات استراتيجية، من بينها محدودية الموارد البشرية. وتحلل التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة في المحافظة على جاهزيتها العسكرية ضمن بيئة أمنية معقدة ومتغيرة. ومن هذا المنطلق، تستخلص مجموعة من الدروس المستفادة بشأن توظيف قوات الدرك بوصفها قوة عسكرية مساندة، بما يشمل تقييم التهديدات الاستراتيجية، وتطوير عقيدة عسكرية مشتركة، وبناء الأطر التنظيمية الملائمة، وإعداد أدلة الإجراءات العملياتية، وتعزيز الجاهزية العملياتية من خلال التدريب والتسليح.

كلمات مفتاحية: الأمن، الدفاع، الدرك، قوة الأمن الداخلي، الدول الصغيرة، قطر.

This study examines the strategic challenges associated with mobilizing the internal security forces to support Qatar's national defence. It focuses in particular on the constraints posed by the lack of human resources in Qatar. These challenges are further compounded by broader structural shortages in available personnel. It explores the potential of strategically using internal security to enhance national defence capabilities through a case study. The study addresses the challenges faced by small states, such as Qatar, in sustaining military readiness within a complex and evolving security environment. It concludes by advancing a phased proposal for transforming the internal security into an auxiliary military force. The proposal includes assessing strategic threats, developing a joint military doctrine, designing an appropriate organizational structure, preparing operational protocol, and enhancing operational readiness through training and armament.

Keywords: Security, Defence, Gendarmerie, Internal Security Forces, Small States, Qatar.

* طالب دكتوراه في الدراسات الأمنية النقدية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
PhD Candidate in Critical Security Studies, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: aal061@dohainstitute.edu.qa

** قُدّمت مسودة هذه الدراسة خلال أعمال مؤتمر "استراتيجيات الدفاع للدول الصغيرة" الذي نظمته وحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، 23-25 شباط/ فبراير 2025.

مقدمة

تواجه الدول الصغيرة تحديات دفاعية معقدة، تراوح بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية. وتتمثل التهديدات التقليدية في احتمال التعرّض لعدوان عسكري مباشر، كما هو الحال بالنسبة إلى دول البلطيق التي تبدي قلقها إزاء التهديدات العسكرية الروسية المتزايدة في ظل تصاعد التوترات الإقليمية في شرق أوروبا[1]. في المقابل، تبرز التهديدات غير التقليدية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية والعمليات التي قد تنفّذها جماعات مسلحة مدعومة من دول أو أطراف خارجية[2]؛ ما يزيد من تعقيد البيئة الأمنية التي تواجهها هذه الدول.

تفرض هذه التحديات على صُنّاع الاستراتيجيات الدفاعية في الدول الصغيرة معضلةً حقيقيةً تتمثل في الحاجة الملحّة إلى توسيع قاعدة التجنيد واستقطاب كفاءات وطنية جديدة إلى القوات المسلحة. غير أن هذه العملية تزداد تعقيدًا مع تنافس مختلف القطاعات الأمنية على الموارد البشرية المحدودة، بين متطلبات قوات الشرطة والأمن الداخلي من جهة، واحتياجات القوات المسلحة (الجيش) من جهة أخرى، وهذا يجعل تحقيق الجاهزية الدفاعية أشد صعوبة. ولا تقتصر هذه التحديات على توفير العدد الكافي من المجندين، بل تمتد أيضًا إلى ضمان كفاءتهم وقدراتهم الذهنية والبدنية للاندماج في التدريبات المعقدة التي تؤهلهم للقتال في ميدان الحرب. وهنا تبرز معضلة أخرى متفرعة من المشكلة الأساسية، تتمثل في القصور البنيوي في حجم الموارد البشرية المتاحة، الناتج من القيود الديموغرافية التي تُعَدّ من السمات الملازمة لكثير من الدول الصغيرة.

وفي السياق القطري، واجهت الدولة عدة تحديات في بناء قدرات دفاعية فعّالة، لعلّ أبرزها محدودية مواردها البشرية، وما يترتب عليها من قيود تؤثر في حجم القوات المسلحة[3]. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتعزيز جاهزيتها الدفاعية وتعويض النقص في الموارد البشرية، من خلال إبرام اتفاقيات وتحالفات أمنية، وتشريع قانون الخدمة الوطنية، والاستثمار في تحديث منظومات التسليح والتقنيات العسكرية، فإنّ الاضطرابات الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة أبرزت تحديات جديدة تفرض قيودًا على استدامة هذه الاستراتيجيات وفاعليتها، وتستدعي إعادة النظر فيها على نحو يعالج الآثار المترتبة على محدودية الموارد البشرية الوطنية.

وفي هذا السياق، تدافع هذه الدراسة عن أطروحة مفادها أن تعبئة قوات الدرك، أو قوة الأمن الـداخلي[4]، يمكن أن تمثّل أحد روافد تعويض النقص في الموارد البشرية اللازمة لتعزيز القدرات الدفاعية لدولة قطر. وتتمحور الإشكالية الرئيسة حول مدى قدرة هذه القوات على الحفاظ على مستوى مرتفع من الفاعلية في أداء المهمات الموكلة إليها بموجب القانون، وفي الوقت نفسه الإسهام في دعم المجهود الدفاعي العسكري. وانطلاقًا من تعدد التجارب الدولية التي وُظِّفت فيها قوات الدرك (أو الجندرما) في مهمات تجمع بين الأمن والدفاع، تسعى الدراسة إلى استخلاص مجموعة من الدروس العملية المتعلقة بإدماج هذه القوات ضمن خطط الدفاع الوطني بوصفها قوة مساندة للقوات المسلحة، مع الحفاظ على كفاءتها في أداء وظائفها الأصلية، وبما يتلاءم مع خصوصية السياق القطري.

وتكمن أهمية هذه الأطروحة في انخراطها في نقاش بشأن الدور المتنامي للقوات الأمنية شبه العسكرية، خاصة في سياق دول الخليج العربية التي لا يزال هذا الموضوع يحظى فيها باهتمام بحثي محدود؛ إذ تكشف مراجعة قواعد بيانات الأبحاث العربية، عمومًا، عن وجود فجوة ملحوظة في دراسة عسكرة قطاع الأمن. فعلى سبيل المثال، يُظهِر البحث في قاعدة البيانات العربية الرقمية "إي معرفة" e-Marefa، باستخدام مصطلحَي "الدرك" و"قوات الأمن الداخلي"[5]، عددًا محدودًا من المصادر ذات الصلة، لا يتجاوز 19 مصدرًا، لا توفّر في مجملها معالجة معمّقة وشاملة لهذا الموضوع. أما البحث في قاعدة بيانات "المنهل"، باستخدام المصطلحين نفسيهما، فلا يُظهِر إلا سبعة مصادر لا تتصل مباشرة بموضوع الدراسة، في حين لا يسفر البحث في قاعدة بيانات "المنظومة" عن أيّ مصدر ذي صلة. ولعل هذه الفجوة المعرفية في الأدبيات العربية المتعلقة بالقوات الأمنية شبه العسكرية تعود إلى جملة من الأسباب، أبرزها: سرّية المعلومات المتعلقة بهذا القطاع؛ إذ يصعب الحصول على بيانات موثوقة حول بنيته التنظيمية وأدواره ووظائفه، وبصفة خاصة في السياق العربي[6].

---

1 Živil Marija Vaicekauskaitė, "*Security Strategies of Small States in a Changing World," Journal on Baltic Security*, vol. 3, no. 2 (2017), p. 10.

2 Ibid.

3 Ahmed S. Hashim, "Creation of National Security in Small States: A Comparative Study of Qatar, the UAE and Singapore," *Middle East Insights*, no. 217 (2019), accessed on 26/7/2023, at: https://acr.ps/hBy2skR

4 تعرف رسميًا باسم "قوة الأمن الداخلي" (بموجب قانون رقم 12 لسنة 2003 بإنشاء قوة الأمن الداخلي)، أو "لخْويًا"، وهي كلمة مأخوذة من اللهجة القطرية تحيل إلى معاني الأخوة والتآزر.

5 استخدمنا هذه المصطلحات في خانة البحث المتقدم، حيث تعقّبنا ورودها في العنوان خلال الفترة 1960-2025.

6 "Institutions Guaranteeing Access to Information: OECD and MENA Region," *OECD Publishing* (2019), p. 3, accessed on 26/7/2023, at: https://acr.ps/hBy2sBs

تبدأ هذه الدراسة بتأصيل مفهوم الدفاع الشامل، ثم فحص معضلة نقص الموارد البشرية في التخطيط الدفاعي من خلال دراسة حالة دولة قطر، عبر تحليل أربع استراتيجيات رئيسة، تتمثل في تطوير البرامج التدريبية، وتشريع الخدمة الوطنية الإلزامية، وتحديث منظومات التسليح والإحلال التقني، وبناء التحالفات العسكرية، مع مناقشة التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجيات في البيئة الإقليمية المُتقلّبة المحيطة بالبلاد. بعد ذلك، تتناول الدراسة الأطروحة الرئيسة، التي تنظر إلى قوات الدرك بوصفها قوة مساندة تسهم في التخفيف من آثار محدودية الموارد البشرية ضمن الاستراتيجية الدفاعية، ثم تفحص أنماط إسناد قوات الدرك للقوات المسلحة في عدد من التجارب الدولية. وأخيرًا، تبحث موقع هذه القوات ضمن منظومة الدفاع الشامل من خلال خمسة محاور: التقدير الاستراتيجي للموقف الأمني، وتطوير عقيدة عسكرية مشتركة، وصياغة عقيدة خاصة بقوات الدرك، وتصميم الهيكل التنظيمي، وتعزيز الجاهزية العملياتية من خلال التدريب وإعداد الأدلة الإجرائية.

أولًا: عن مفهوم الدفاع الشامل

يمثّل مفهوم "الدفاع الشامل" أحد المفاهيم الرئيسة في الاستراتيجيات الدفاعية الحديثة. وقد تبلور منذ الحرب العالمية الثانية، ثم تطور مع التحولات التكنولوجية والعسكرية اللاحقة[7]. ويقوم هذا المفهوم على مبدأ تعبئة مختلف موارد الدولة والمجتمع لمواجهة التهديدات بمختلف أشكالها، بحيث لا يقتصر الدفاع على الجيوش النظامية، بل يمتد أيضًا ليشمل القطاعات المدنية والاقتصادية والسيبرانية والإعلامية. وينطلق هذا التصور من إدراك أن التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية، بل تشمل أيضًا الحروب الهجينة والهجمات السيبرانية والأزمات الاقتصادية ومحاولات زعزعة الاستقرار الداخلي. ومن ثمّ، فإن الدفاع الشامل يعزز المرونة الوطنية ويجعل المجتمع كله جزءًا من عملية الدفاع[8].

يستند مفهوم الدفاع الشامل إلى فرضيتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في أن قدرة الدولة على تعبئة مواردها ومجتمعها تعبئة واسعة تُعدّ عاملًا حاسمًا في الحروب الشاملة؛ في حين تقوم الثانية على أن الدفاع الشامل يرفع تكلفة الحرب بالنسبة إلى الخصم، بما يعزز الردع ويسهم في ترسيخ أمن الدولة[9]. ويعتمد هذا المفهوم على مبدأ التعبئة الشاملة لموارد الدولة (المجهود اللوجستي) لضمان استدامة المجهود الدفاعي[10]. ولا تقتصر هذه الموارد على الموارد الطبيعية الخام (مثل النفط والغاز) أو الاحتياجات الأساسية (مثل الماء والغذاء)، بل تشمل أيضًا الموارد البشرية (الأفراد). ومن ثمّ، فإن مسؤولية الدفاع عن الدولة لا تقع على عاتق القوات المسلحة فحسب، وإنما تُعد مسؤولية جميع أفراد المجتمع[11].

ويرتبط مفهوم الدفاع الشامل بقدرة المجتمع على الصمود في مواجهة التهديدات المنهجة التي قد تفرضها أطراف معادية، بما يجعل فاعليته غير محصورة في تحويل موارد الدولة لخدمة المجهود الدفاعي بمختلف أبعاده، بل مشروطة أيضًا بقدرة المجتمع على الصمود والثبات في ظل التحولات الدينامية التي قد تهدد استقرار الدولة[12]. ومن ثمّ، يتطلب تبنّي هذا المفهوم وضع سياسات وخطط استراتيجية تضمن الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة عالية، خاصة أن الانتقال من المستوى النظري إلى التطبيق العملي يستلزم مواجهة تحديات معقدة ومتعددة من أبرزها إدارة الموارد البشرية.

ثانيًا: إدارة معضلة نقص الموارد البشرية في التخطيط للدفاع: دراسة حالة قطر

شهدت قطر، خلال السنوات القليلة الماضية، تحولًا استراتيجيًا ملحوظًا في سياساتها الدفاعية، تجسّد في اتخاذ مجموعة من الخطوات لتعزيز قدراتها العسكرية. وشملت هذه الجهود تطوير منظومات التسليح العسكري، وتعزيز التعاون العملياتي بين الوحدات القتالية، وتوسيع نطاق التحالفات العسكرية[13]، والاستثمار في تقنيات الحروب

7 Ieva Berzina, "From 'Total' to 'Comprehensive' National Defence: The Development of the Concept in Europe," *Journal on Baltic Security*, vol. 6, no. 2 (2020), pp. 1-9.

8 Robert Burrell & John Collison, "Do Total Defense Strategies Increase State Resiliency?" *Irregular Warfare Initiative*, 10/4/2025, accessed on 6/11/2025, at: https://acr.ps/hBy2sS3

9 Imoh Antai & Roland Hellberg, "Identifying Total Defense Logistics Concepts: A Comparative Study of the Swedish Pandemic Response," *Journal of Humanitarian Logistics and Supply Chain Management*, vol. 14, no. 2 (2024), p. 208.

10 Ibid.

11 Jan Angstrom & Kristin Ljungkvist, "Unpacking the Varying Strategic Logics of Total Defence," *Journal of Strategic Studies*, vol. 47, no. 4 (2024), p. 500.

12 Jana Wrange, Rikard Bengtsson & Douglas Brommesson, "Resilience through Total Defence: Towards a Shared Security Culture in the Nordic–Baltic Region?" *European Journal of International Security*, vol. 9, no. 4 (2024), p. 512.

13 "أكاديمية الخدمة الوطنية"، إكس، وزارة الدفاع - دولة قطر، 2018/7/17، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2t8E

الحديثة، وتطوير الشراكات الاستراتيجية، والتدريب العسكري، إضافة إلى التركيز على التعليم العسكري وتفعيل برنامج الخدمة الوطنية[14]. وشمل هذا التحول استثمارات مكثفة في تعزيز القدرات الدفاعية، للقوات البرية والبحرية والجوية[15]. غير أن هذا المسار في تطور القوات المسلحة القطرية واجه جملة من التحديات، كان أبرزها معضلة نقص الموارد البشرية، وهو ما دفع الاستراتيجية الدفاعية القطرية إلى تبنّي أربع مقاربات رئيسة لمواجهة هذا التحدي[16].

1. الاستراتيجية الأولى: تطوير الخطط التدريبية وتكثيفها

ركزت هذه الاستراتيجية على تعزيز كفاءة القوات المسلحة القطرية من خلال تكثيف التدريبات التي يخضع لها منتسبوها، انطلاقًا من المبدأ الكلاسيكي القائل إن المقاتل المتمرس والقادر على الصمود في ساحة المعركة يُعَدّ أكثر قيمة من عدد كبير من المقاتلين الأقل كفاءة، الذين قد يُستنزَفون سريعًا خلال الحرب[17]. بناءً على هذه الرؤية، صُمِّمت الخطط التدريبية لتشمل المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية، مع التركيز على استخدام الأسلحة الحديثة ضمن المناورات التدريبية. فعلى سبيل المثال، شاركت القوات المسلحة التركية في تمرين "نصر 2020" بالتعاون مع القوات المسلحة القطرية[18]. وقد ركّز هذا التمرين على تعزيز التكامل بين مختلف فروع القوات القطرية، بما في ذلك قوات الـدرك، وبين القوات الصديقة، من خلال تدريبات مشتركة في المجالات الجوية والبحرية والبرية، شملت سيناريوهات منع التسلل وصد الاختراقات البرية والجوية. واستهدفت هذه المناورات تعزيز كفاءة منظومة القيادة والسيطرة الميدانية وتطوير أداء هيئات الأركان[19].

وإضافة إلى الجانب القتالي، ركزت هذه التدريبات على تعزيز القدرات اللوجستية، مثل التمرين المشترك بين القوات الجوية القطرية ونظيرتها الأميركية في مجال تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود جوًّا[20]. وقد ركزت الاستراتيجية على تطوير التدريب المشترك مع الأجهزة الأمنية القطرية. ويُعدّ تمرين "عرين الأسد" مثالًا بارزًا على ذلك؛ إذ يهدف إلى تعزيز تنسيق العمليات المشتركة بين القوات المسلحة ووزارة الداخلية وقوات الدرك[21]. ومن بين التدريبات الأخرى التي نُفِّذت في إطار هذه الاستراتيجية تمرين "شهاب" الذي يُعدّ من التمارين الشاملة التي تركّز على المناورة بالقوات الأمنية على نطاق واسع، وتغطي سيناريوهات أمنية تشمل مختلف المرافق الحيوية للدولة، مع مشاركة قطاعات مدنية، مثل مؤسستَي قطر للبترول وحمد الطبية[22]. وتعكس هذه التدريبات المتنوعة، التي تقوم على التعاون بين الجانبين العسكري والأمني وبمشاركة جهات مدنية، رؤية الاستراتيجية العسكرية القطرية الهادفة إلى تعزيز جاهزية القوات للعمل على الجبهتين الداخلية (الأمن) والخارجية (الدفاع) في آن واحد، بما يسهم في تحقيق تكامل استراتيجي شامل[23].

2. الاستراتيجية الثانية: تشريع الخدمة الوطنية الإلزامي

اتخذت القيادة القطرية من استراتيجية الخدمة العسكرية الإلزامية أداةً لتعويض النقص في الموارد البشرية؛ وقد أكّد أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على أهمية الخدمة الوطنية بقوله: "لقد حققنا تقدّمًا كبيرًا في بناء الوطن [...]، وفي هذا السياق نؤكد على أهمية الخدمة الوطنية"[24]. وقد تُرجِم هذا التوجه عمليًّا عبر إصدار القانون رقم (5) لسنة 2018 بشأن الخدمة الوطنية[25]، حيث بلغ عدد المنتسبين نحو 3000 مواطن في العام نفسه[26]، بما يعكس حجم الإقبال على التدريب العسكري. ويتضمن البرنامج التدريبي في أكاديمية الخدمة الوطنية مرحلتين أساسيتين؛ تركّز المرحلة الأولى على التدريب

14 إبراهيم اسعيدي، "تطور السياسات الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار"، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/9/17، ص 9، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2slb

15 İbrahim Sünnetçi, "The State of Qatar and Qatar Armed Forces," *Defence Turkey*, vol. 13, no. 90, 2019, pp. 26-31, accessed on 16/6/2026, at: https://acr.ps/hBy2t2H

16 "شاهد.. قطر تختتم تمرين 'نصر 2020' العسكري وسط حضور تركي"، **تي أر تي عربي**، 2020/10/29، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sBM

17 سن تزوو، **فن الحرب** (دمشق: دار الكتب العربية، 2010)، ص 12.

18 المرجع نفسه.

19 ياسر محمد، ""الطلائع' تستعرض أحدث آليات القوات المسلحة بتمرين 'نصر 2017'"، **العرب**، 2017/11/28، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sSn

20 "القوات الجوية الأميرية القطرية تنفذ تمرين التزود بالوقود جوًّا مع القوات الجوية الأميركية"، وزارة الدفاع - دولة قطر، إكس، 2020/12/30، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2t8Y

21 "قطر تعلن إجراء جيشها تمرينًا عسكريًا بمشاركة قوات تركية في الفترة بين 14 و22 من الشهر الجاري"، **وكالة الأناضول**، 2018/3/26، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2slv

22 ""لخويا' تنفذ تمرينًا شاملًا مشتركًا بعدد من مناطق الدولة"، **العرب**، 2018/4/4، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sC6

23 "شاهد.. قطر تختتم تمرين 'نصر 2020' العسكري وسط حضور تركي".

24 "خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر في افتتاح الدورة السابعة والأربعين لمجلس الشورى"، **مكتب الاتصال الحكومي**، 2024/11/6، شوهد في 2025/11/24، في: https://acr.ps/hBy2sSH

25 "قانون رقم (5) لسنة 2018 بشأن الخدمة الوطنية"، 2018، شوهد في 2024/11/24، في: https://acr.ps/hBy2t9i

26 "أكاديمية الخدمة الوطنية".

العسكري التأسيسي، الذي يشمل رفع اللياقة البدنية، والثقافة الصحية، ومهارات السباحة والدفاع عن النفس، والرماية ومهارات الميدان، والقتال في المناطق العمرانية[27]. أما المرحلة الثانية فتركّز على التدريب العسكري المتقدم[28]، حيث يخضع المجنّدون لتدريبات تكتيكية تحاكي الواقع القتالي، من قبيل عمليات الاستطلاع وقواعد الاشتباك[29]. وإلى جانب ذلك، يتلقّى المجنّدون تدريبات على العمليات المشتركة مع وحدات قتالية مختلفة ضمن مناورات واسعة النطاق تتضمن تمارين عسكرية تخصصية، مثل تمرين "مقدام 4"، الذي يهدف إلى تدريب المجنّدين على الدفاع عن الجزر القطرية[30]، من خلال تنفيذ مهمات عبور بحري بإسناد القوات البحرية والجوية القطرية، وبمشاركة قوات قتالية أخرى، بما فيها قوات الشرطة وقوات الدرك.

يعكس اعتماد دولة قطر على تشريعات تُلزِم المواطنين بالمشاركة في التدريبات العسكرية قدرةً على تعبئة المجتمع لتعزيز القدرات القتالية في أوقات الأزمات، بما يسهم في سدّ فجوة الموارد البشرية التي تواجهها. وتُظهِر مشاركة مجنّدي الخدمة الوطنية في التدريبات والمناورات بالأسلحة المشتركة عمق الانخراط في البرامج العسكرية وكثافة التأهيل الذي يتلقّونه.

3. الاستراتيجية الثالثة: تحديث التسليح والإحلال التقني

تجري عملية التسليح وتحديد أولويات شراء الأسلحة والمعدات العسكرية بناءً على الاحتياجات الاستراتيجية للقدرات الدفاعية للدولة، بما يهدف إلى تمكين الجيش من أداء مهماته بفاعلية والتكيف مع مختلف التحديات، لا سيما معضلة نقص الموارد البشرية. ويتسم هذا التوجه ببعدَين رئيسين:

أ. يتمثل البعد الأول في تجديد الترسانة العسكرية بهدف تعزيز الفاعلية القتالية للقوات المسلحة؛ لذلك أنشأت قطر شركة "برزان القابضة"، وهي شركة تابعة لوزارة الدفاع، متخصصة في تصنيع الأسلحة وتطوير التكنولوجيا لدعم القدرات العسكرية القطرية[31]. وتشير التقديرات إلى أن الإنفاق العسكري القطري خلال الفترة 2017-2020 بلغ نحو 30 مليار دولار؛ ما يمثل زيادة بنحو 245 في المئة مقارنة بالسنوات السابقة[32]. وقد شمل هذا الإنفاق عددًا من الصفقات الكبرى، من أبرزها عقد توريد نحو 490 عربة مدرعة من طراز VBCI التابع لشركة Nexter عام 2019[33]، إضافةً إلى صفقات متعلقة بحاملات طائرات وغواصات إيطالية بلغت قيمتها نحو 6.6 مليارات دولار أميركي عام 2021[34]. ويُستدَلّ من هذه الصفقات على توجّه قطر نحو تنويع قدراتها العسكرية وتطوير تخصصات فرعية ضمن قواتها المسلحة، بما في ذلك تعزيز قدراتها في مجالَي حرب الغواصات والطائرات المسيّرة[35]. وتحرص الاستراتيجية القطرية على مواءمة منظومة التسليح مع الخصائص الجغرافية للدولة؛ إذ أولت القوات البحرية القطرية اهتمامًا للقوارب الصغيرة والسريعة القادرة على المناورة في بيئات بحرية قليلة العمق، وبطاقم محدود، بما يعزز سرعة الاستجابة وفاعلية الانتشار، ويوفر قدرة تشغيلية ملائمة لطبيعة المياه الإقليمية الضحلة التي قد تحدّ من كفاءة السفن الكبيرة[36].

ب. أما البعد الثاني، فيتمثل في توظيف الإحلال التقني لتعويض نقص العنصر البشري، وذلك في المهمات التي يمكن فيها استبداله بالتقنية. وفي هذا السياق، ركزت القوات المسلحة القطرية على توظيف التقنيات الحديثة في مجالات تأمين البيانات والمعلومات والاتصالات[37]. واهتمت بالاستثمار في القوارب غير المأهولة – وهي قوارب بحرية قتالية تُدار عن بعد، على غرار الطائرات

27 "الخدمة الوطنية استكمال لشرف الدفاع عن الوطن"، **الوطن**، 2018/7/17، شوهد في 2024/12/5، في: https://acr.ps/hBy2slP

28 المرجع نفسه.

29 "انطلاق تمرين (ساري الليل)"، وزارة الدفاع - دولة قطر، إكس، 2021/2/18، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sCq

30 "أكاديمية الخدمة الوطنية تختتم التمرين التعبوي 'مقدام 4'"، وزارة الدفاع - دولة قطر، إكس، 2021/2/23، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sT1

31 عماد مراد، "الخاطر للجزيرة نت: 'برزان القابضة' تسعى لأن تصبح شركة عالمية رائدة في مجالي الدفاع والأمن"، **الجزيرة نت**، 2021/3/19، شوهد في 2024/11/30، في: https://acr.ps/hBy2t9C

32 مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 306-307؛ للمزيد عن الإنفاق العسكري، ينظر:
"SIPRI Military Expenditure Database," Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), accessed on 22/5/2026, at: https://acr.ps/hBy2sm9

33 Michel Cabirol, "Le VBCI de Nexter enfin proche d'atterrir au Qatar ?" *LA Tribune*, 15/5/2019, accessed on 7/12/2024, at: https://acr.ps/hBy2sCK; للمزيد حول بيانات عقود الأسلحة، ينظر:
"SIPRI Arms Transfers Database," Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), accessed on 22/5/2026, at: https://acr.ps/hBy2sTl

34 "بأسلحة تركية وإيطالية.. قطر تواصل تعزيز قواتها البحرية"، **الخليج أونلاين**، 2021/2/14، شوهد في 2024/12/7، في: https://acr.ps/hBy2t9W

35 "الجيش القطري يتهيأ لاستلام طائرات 'بيرقدار' المسيّرة التركية"، **الجزيرة نت**، 2019/2/3، شوهد في 2025/10/27، في: https://acr.ps/hBy2smt

36 "القوات المسلحة توقّع عددًا من العقود ومذكرات التفاهم مع عدد من الشركات العسكرية المحلية والعالمية"، **وكالة الأنباء القطرية**، 2024/3/5، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sD4

37 المرجع نفسه.

المسيّرة – التي أسهمت في معالجةٍ جزئية لمعضلة نقص الموارد البشرية داخل القوات البحرية في بعض المهمات والعمليات[38].

4. الاستراتيجية الرابعة: التحالفات العسكرية

يُعدّ تعزيز التحالفات العسكرية مع القوى الإقليمية والدولية إحدى أبرز الاستراتيجيات التي توظفها قطر لتعويض نقص الموارد البشرية. ففي عام 2018، أكدت قطر والولايات المتحدة الأميركية التزامهما بالإعلان المشترك للتعاون الأمني بهدف تعزيز السلام. وهو ما انعكس على توسيع قاعدة "العديد" العسكرية[39]. ولم يقتصر هذا التوجه على الولايات المتحدة؛ إذ عززت القيادة القطرية تحالفاتها مع كيانات دولية أخرى، مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، حيث حصلت قطر، عام 2022، على صفة "حليف رئيس من خارج الناتو"، بما يتيح لها الوصول إلى مزايا عسكرية متعددة، مثل التسهيلات في مشتريات الأسلحة والمشاركة في التدريبات المشتركة، وإن كانت هذه الصفة لا ترقى إلى مستوى اتفاقية دفاع مشترك، فإنها تُعدّ خطوة استراتيجية قد تمهّد الطريق لتحالفات دفاعية مستقبلية[40]. وطوّرت قطر علاقات متينة مع فرنسا، تُوِّجت بتوقيع اتفاقية تعاون أمني ودفاعي[41]، عام 2019، أسهمت في تعزيز قدراتها الدفاعية. وإلى جانب ذلك، أقامت شراكة عسكرية مع تركيا، شملت إنشاء قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية، عام 2014، تستوعب ما لا يقلّ عن ثلاثة آلاف جندي[42]. وقد برزت العلاقات الدفاعية بين قطر والهند ضمن هذه المقاربة الاستراتيجية؛ إذ مثّلت اتفاقية التعاون الدفاعي الثنائية، الموقَّعة عام 2008، أول اتفاقية دفاعية للهند مع دولة عربية، وشملت التعاون في مجالات التدريب البحري والمناورات العسكرية المشتركة، والإنتاج المشترك للمعدات العسكرية، قبل أن تتطور لاحقًا عبر إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الدفاعي عام 2010، وتوقيع مذكرات تفاهم في مجالات مكافحة الإرهاب والجرائم السيبرانية وغسل الأموال[43].

يسهم وجود قواعد عسكرية لحلفاء استراتيجيين، مثل تركيا والولايات المتحدة، في تعويض النقص في الموارد البشرية الذي قد تواجهه قطر ضمن استراتيجيتها الدفاعية. ويعكس تنوع التحالفات العسكرية مرونة هذه الاستراتيجية وقدرتها على بناء شبكات تحالف متعددة تضمن استمرارية الدعم إذا نشبت أزمات. ويعزز هذا التنوع قدرة الردع تجاه الخصوم، ويسهم في تقوية مواقف الدولة، الإقليمية والدولية.

5. تحديات الاستراتيجية القطرية في عالم متقلب

مثّلت الاستراتيجيات السابقة جوهر المقاربة القطرية في تعويض نقص الموارد البشرية. غير أن التقلبات والاضطرابات الإقليمية المتزايدة أفرزت تحديات جديدة تهدد استدامة فاعلية هذه الاستراتيجيات. فعلى مستوى التحالفات العسكرية الخارجية، تواجه تركيا، على سبيل المثال، جملة من التحديات المتصاعدة المرتبطة بأمنها القومي، من بينها مخاطر نشوء كيان كردي منفصل في سورية، لا سيما في ظل النشاط الإسرائيلي الساعي إلى تقسيمها[44]، فضلًا عن تداعيات انخراطها في النزاع الداخلي في ليبيا[45]، إلى جانب الضغوط والتحديات الاقتصادية التي تواجهها باستمرار[46]. وقد أضفت التحولات في السياسة الخارجية الأميركية، خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترمب، تجاه الحلفاء ظلالًا من الشك في موثوقية الالتزام الأميركي بالدفاع عن دولة قطر[47]، خاصةً بعد استهداف قيادات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بضربة جوية إسرائيلية في غياب واضح لمنظومات الدفاع الأميركية في قطر[48]. وقد تعززت هذه الشكوك لاحقًا مع أحداث

38 "Qatar Armed Forces Ink Contracts, MoUs with Local, International Defense Companies," *Qatar News Agency*, 5/3/2024, accessed on 31/10/2024, at: https://acr.ps/hBy2Stf

39 "البيان المشترك للحوار الاستراتيجي القطري الأمريكي الثالث (وثيقة)"، **وكالة الأناضول**، 2020/9/19، شوهد في 2024/11/26، في: https://acr.ps/hBy2tag

40 أحمد يوسف، "قطر، 'حليف رئيسي' للناتو يسعى للعضوية كاملة (مقابلة)"، **وكالة الأناضول**، 2020/9/21، شوهد في 2025/11/26، في: https://acr.ps/hBy2smN

41 Abdullah Baabood, *Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations* (Rome: Istituto Affari Internazionali 'IAI', 2022).

42 "قرار إرسال قوات تركية إلى قطر"، **الجزيرة نت**، 2017/6/7، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sDo

43 محمد وسيم ملا، "العلاقات الهندية - القطرية: نمو حذر في ظل اعتماد متبادل متزايد". **سياسات عربية**، مج 13، العدد 74 (أيار/ مايو 2025)، ص 93-115.

44 سمير العركي، "تحذيرات صارمة من تركيا لإسرائيل"، **الجزيرة نت**، 2025/7/27، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sTZ

45 جنكيز تشاندار، "مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط"، **مقالات**، ترجمة أنيس محسن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 124 (2020)، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2taA

46 للمزيد من التفاصيل، ينظر:
"Earthquake Damage in Türkiye Estimated to Exceed $34 Billion: World Bank Disaster Assessment Report," *Press Release,* World Bank, 27/2/2023, accessed on 28/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2sn7; "Turkey: Economic Problems and International Ambitions," *Strategic Comments,* IISS, vol. 28 (2022), accessed on 12/5/2026, at: https://acr.ps/hBy2sDI

47 Max Bergmann, "NATO's 'Brain Death' in The Hague," *CSIS*, 25/6/2025, accessed on 28/11/2025, at: https://acr.ps/hBy2sUj

48 للمزيد، ينظر: "تضامن أممي ودولي واسع مع دولة قطر في النقاش الطارئ لمجلس حقوق الإنسان حول الاعتداء الإسرائيلي على الدوحة"، **وكالة الأنباء القطرية**، 2025/9/16، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2taU؛ "المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية: قطر تدين بشدة الهجوم على قاعدة العديد"، **موقع وزارة الخارجية القطرية**، 23/6/2025، شوهد في 28/11/2026، في: https://acr.ps/hBy2snr

حرب 28 شباط/ فبراير 2026، التي مثّلت اختبارًا جديدًا لقدرة التحالفات الدفاعية القائمة على حماية مصالح البلاد وضمان أمنها الوطني، وأبرزت الحاجة المستمرة إلى تنويع الشراكات العسكرية وتطوير منظومات دفاعية مستقلة تعزز مناعة الدولة الاستراتيجية.

أما على مستوى سنّ الخدمة الوطنية، فعلى الرغم من أهميتها ضمن استراتيجية الدفاع الشامل، فإن القدرة على إنتاج قوة عسكرية احتياطية (الفئة الثانية والثالثة من الجنود ما دون مستوى الاحتراف)، تدعم المجهود الحربي في حالة التعبئة الشاملة، تظل محدودة؛ إذ تتطلب هذه الاستراتيجية استمرارية في عمليات التدريب والتأهيل النوعي على المهمات المعقدة. وعلى الرغم من أن القانون رقم (5) لسنة 2018 ينص على إلزامية أداء الخدمة للذكور عند بلوغ السنّ القانونية، فإنه يحدد في الوقت نفسه شروطًا للاستثناء والتأجيل، ثم إن الإطار الزمني وطبيعة البرامج التدريبية المنصوص عليها تُصنَّف غالبًا برامج تدريب أساسي/ تعبئة أكثر من كونها مسارًا لإعداد مجنّدين بمستوى احترافي قتالي متقدم. وبذلك، يدلّ قِصر مدة الخدمة، ثم الانتقال إلى قوة احتياطية، على أن هدفها الرئيس يتمثل في توفير قاعدة بشرية ودعم الجاهزية التعبوية والاجتماعية[49]؛ وهو ما يوضح أن تعزيز الكتلة العددية للقوات المسلحة لا يوازي بالضرورة بناء مستويات عالية في الاحتراف القتالي، ولا سيما في الفئات المتقدمة من العسكريين، بما يجعل معضلة نقص الموارد البشرية قائمة من حيث النوع لا الكمّ.

أما فيما يتعلق بمحاولة معالجة هذا النقص عبر التطوير التقني، فقد استثمرت قطر في منصات عسكرية متقدمة (تشمل الطائرات المقاتلة وأنظمة الدفاع الجوي وأنظمة الاتصالات والاستشعار)، إلى جانب تطوير صناعات دفاعية محلية وبناء شراكات خارجية. غير أن هذه التقنيات تظل في حاجة إلى من يديرها بكفاءة؛ فهي لا تحلّ محلّ الإنسان على نحو تامّ، ولا يخلو الاعتماد عليها من إشكالات، خاصةً في ضوء تجارب دولية أظهرت حدود الأنظمة التقنية في اتخاذ قرارات حاسمة. فعلى سبيل المثال، كشفت بعض تطبيقات أنظمة الرصد والاستهداف المدعومة بالذكاء الاصطناعي، المستخدَمة في الجيش الإسرائيلي، عن تحديات تتعلق بالدقة والتمييز بين الأهداف[50]، بما يبرز المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكلّي على التقنية في العمليات العسكرية.

49 "قانون رقم (5) لسنة 2018 بشأن الخدمة الوطنية".

50 ضياء نعيم الصفدي وحمزة علي تايه، "برامج الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الحرب الإسرائيلية على غزة: اختزال جديد للقانون الدولي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/7/21، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBy2sE2

ثالثًا: الدرك بوصفه مفتاحًا لحلّ معضلة نقص الموارد البشرية في الاستراتيجية الدفاعية

تعود جذور مفهوم الدرك أو الجندرما إلى العصور الوسطى في أوروبا، وتحديدًا في فرنسا، حيث نشأ حين أقدم ملوك فرنسا على تشكيل قوة مسلحة مركزية تهدف إلى إخضاع الإقطاعيين في الأرياف لسلطة الدولة المركزية[51]. وبمرور الوقت، تطورت مهمات قوات الدرك لتصبح متعددة الأدوار في أزمنة الحرب والسلم. ففي عهد نابليون، أُسندت إليها مهمات رئيسة في زمن الحرب، مثل الدفاع عن المقر الإمبراطوري، ومرافقة الأسرى، والسيطرة على الاضطرابات الأمنية في المدن، إضافةً إلى إنفاذ القانون. أما في زمن السلم، فقد تولّت حماية المقارّ الرسمية والقصور وتأمين الشخصيات السياسية النافذة[52]. ولم يقتصر انتشار نموذج الدرك على فرنسا، بل امتد أيضًا إلى مناطق أخرى، من بينها الدولة العثمانية[53].

أما في الوقت الراهن، فيقوم مفهوم الدرك على قوة شُرَطية ذات صبغة عسكرية Police in Military Status، تتسم بتسليحٍ وتنظيم يقتربان من الجيوش النظامية، بما يمكّنها من أداء مجموعة واسعة من المهمات الأمنية والعسكرية[54]. ويمنحها هذا الطابع المزدوج أهمية استراتيجية في معالجة معضلة نقص الموارد البشرية من خلال سدّ الفجوة بين متطلبات الأمن الداخلي واحتياجات الدفاع الخارجي. وتضطلع قوات الدرك اليوم بأدوار متنوعة في مواجهة التحديات التي تهدد أمن الدولة واستقرارها. فعلى سبيل المثال، تتركز مهمات قوات الدرك الأردنية في حفظ النظام العام ومكافحة الإرهاب والتصدّي للتمرد[55]. وتوظّف دول عديدة، من بينها جنوب أفريقيا وتشيلي وإندونيسيا ونيجيريا، قوات الدرك في عمليات حفظ السلام، حيث تعمل إلى جانب القوات العسكرية أو بالتنسيق مع المنظمات الإغاثية[56]. فضلًا عن ذلك، تؤدي قوات الدرك دورًا محوريًا

51 "Gendarmerie Philosophy and History," *Eurogendfor* (August 2025), accessed on 26/9/2025, at: https://acr.ps/hBy2sUD

52 Ibid.

53 Nadir Özbek, "Policing the Countryside: Gendarmes of the Late 19th-Century Ottoman Empire (1876-1908)," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 40, no. 1 (February 2008), pp. 50-51.

54 "Gendarmerie Philosophy and History."

55 Johannes Louis Hovens & G. A. G. van Elk (eds.), *Gendarmeries and Security Challenges of the 21st Century* (The Hague: Koninklijke Marechaussee, 2011), p. 294.

56 "An Australian Gendarmerie Force," Australian Army Research Centre, 21/7/2016, accessed on 6/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2snL

في المراحل الانتقالية بين الحرب والسلم. وفي هذا السياق، يرى غارث دن هاير أن الانتقال من الاعتماد على القوات العسكرية إلى أجهزة الشرطة المدنية في الدول الخارجة من النزاعات يترك فجوة أمنية تتطلب قوة تجمع بين خصائص الجيش والشرطة وقدراتهما، وتكون قادرة على الاضطلاع بمهماتهما في آن واحد، هي قوات الدرك[57].

تتنوّع المهمات التي تضطلع بها قوات الدرك؛ إذ تؤدي 27 في المئة من قوات الدرك، التي تنتسب إلى الجمعية الدولية لقوات الدرك وقوات الشرطة ذات الصبغة العسكرية International Association of Gendarmeries and Police Force with Military Status, FIEP، وظائف عسكرية تقليدية على غرار الجيوش النظامية، بينما تؤدي 33 في المئة منها وظائف شُرَطية بحتة، وتضطلع 40 في المئة منها بوظائف دركية، مثل مكافحة الإرهاب ومكافحة الشغب وغيرهما من الوظائف التي تُعهَد عادة إلى قوات الدرك. وتُظهِر الإحصائيات أن 21 في المئة من هذه القوات مستقلة عن وزارتَي الدفاع أو الداخلية؛ إذ تتبع 42 في المئة منها وزارة الداخلية، بينما تتبع 32 في المئة منها وزارة الدفاع. وانطلاقًا من ذلك، تقترح هذه الدراسة إمكانية توظيف قوات الدرك لتغطية بعض المهمات العسكرية في استراتيجية الدفاع الوطني، بما يسهم في التخفيف من معضلة نقص الموارد البشرية التي تواجهها الدول الصغيرة، مثل قطر. وإضافة إلى ذلك، فإن وجود قوة أمنية خاصة محترفة ومدرّبة يجعل دمجها في منظومة الدفاع الوطني أسهل من الاعتماد على عناصر الخدمة المدنية الذين يتلقّون تدريبات متقطعة ومحدودة زمنيًا. ومن ثم، تبرز أهمية فهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها قوات الدرك ضمن استراتيجيات الدفاع الوطني.

جدول يوضح وظائف قوات الدرك في عدد من البلدان

الدولة	اسم قوات الدرك بحسب الدولة	الوزارة التي تنتسب إليها	تاريخ الإنشاء	مكلّفة بواجبات الشرطة	مكلّفة بواجبات الدرك	مكلّفة بواجبات الدفاع
فرنسا	الجندرما Gendarmerie	وزارة الداخلية	1720	✓	✓	✓
إيطاليا	كارابينيري Carabinieri	وزارة الدفاع	1814	✓	✓	✓
البرتغال	الحرس الوطني الجمهوري The Republican National Guard	قوة مستقلة	1383	✓	✓	✓
إسبانيا	الحرس المدني Guardia Civil	وزارة الداخلية	1814	✓	✓	✓
الأرجنتين	الدرك الوطني الأرجنتيني Gendarmería Nacional Argentina	وزارة الأمن	1938	✓	✓	✓
	البحرية الأرجنتينية Prefectura Naval Argentina		---	---	---	✓
تركيا	الجندرما Gendarma	وزارة الداخلية	1846	✓	✓	✓
هولندا	البحرية الملكية الهولندية Royal Netherlands Marechaussee	وزارة الدفاع	1814	✓	✓	✓
المغرب	الدرك المغربي الملكي Royal Moroccan Gendarmerie	وزارة الدفاع	1957	✓	✓	✓
رومانيا	الدرك الروماني Jandarmeria Română	وزارة الداخلية	1893	✓	✓	--

57 Garth den Heyer, "Filling the Security Gap: Military or Police," *Police Practice and Research*, vol. 12, no. 6 (2011), pp. 460-473.

الدولة	اسم قوات الدرك بحسب الدولة	الوزارة التي تنتسب إليها	تاريخ الإنشاء	مكلّفة بواجبات الشرطة	مكلّفة بواجبات الدرك	مكلّفة بواجبات الدفاع
تشيلي	الشرطة التشيلية Chilean Carabineros	وزارة الدفاع	1927	✓	✓	--
الأردن	الدرك الأردني Jordan Gendarmerie	وزارة الداخلية	1921	✓	✓	--
قطر	قوة الأمن الداخلي، لخويا Lekhwiya Force	قوة مستقلة	2003	✓	✓	--
تونس	الحرس الوطني Garde Nationale	وزارة الداخلية	1956	✓	✓	✓
البرازيل	المجلس الوطني للقيادات العامة للشرطة العسكرية National Council of the General Commanders of the Military Police	قوة مستقلة	---	✓	✓	✓
السلطة الفلسطينية	قوات الأمن الوطنية الفلسطينية Palestine National Security Forces	وزارة الداخلية	2005	--	--	--
أوكرانيا	الحرس الوطني الأوكراني National Guard of Ukraine	وزارة الداخلية	1848	--	✓	✓
جيبوتي	قوات الدرك الجيبوتية Djibouti Gendarmerie	وزارة الدفاع	1977	✓	✓	--
الكويت	الحرس الوطني الكويتي Kuwait National Guard	قوة مستقلة	1967	--	✓	✓
السنغال	الحرس الوطني السنغالي Gendarmerie Nationale du Sénégal	وزارة الدفاع	1963	✓	✓	--

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى:

"History of The Republican National Guard," *Guarda Nacional Republicana (RNG)*, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sEm; "French Gendarmerie," France Republic, NATO Stability Policing Centre Of Excellence, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sUX; "The Carabinieri Corps," Ministry of Defence, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2tby; "Mission Vision Values," *Republican National Guard*, accessed on 18/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sEm; "Managing Director," *Guardia Civil*, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2so5; "Guardia Civil-Member State," *The European Gendarmerie Force* (August 2025), accessed on 18/10/2025, at: https://acr.ps/hBy9avb; "Gendarmerie Nacional Argentina," *FIEB*, accessed on 30/7/2023, at: https://acr.ps/hBy2sEG; "Prefectura Naval Argentina," *Gobierno de Argentina*, accessed on 30/7/2023, at: https://acr.ps/hBy2sVh; "T.C. İçişleri Bakanlığı Jandarma Genel Komutanlığı - Tarihçe," Republic of Turkey Ministry of Interior Gendarmerie General Command, accessed on 30/7/2023, at: https://acr.ps/hBy2tbS; "Leaflet of the Royal Netherlands Marechaussee: Making the Difference," *Royal Netherlands Marechaussee*, 10/5/2022, pp. 4-23, accessed on 5/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sop; "The Moroccan Gendarmerie Royale at the Service of Citizens," *FIEP*, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sF0; "Rural Gendarmerie: The Historical Need for Public Order and Security," *Ministry of Internal Affairs, Romanian Gendarmerie*, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sVB; "Chilean Carabineros," *FIEP*, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2tcc; "Historical Preface," *Public Security Directorate*, accessed on 21/8/2023, at: https://tinyurl.com/tyecmjvz; "Law No. (12) of 2003 establishing the Internal Security Force," accessed on 16/6/2026, at: https://acr.ps/hBy2t31; Décret du 6 septembre 1956 (30 moharrem 1376), portant création de la Garde Nationale," *Base de données la législation du secteur de la sécurité en Tunisie*, 1956, p. 1, accessed on 21/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sfe; "Tunisian National Guard," *FIEP*, accessed on 22/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2soJ; "National Council of the General Commanders of the Military Police Brazil," *FIEP*, accessed on 22/8/2023, at: https://acr.ps/hBy2sFk;

"قانون قوات الدرك لسنة 2008"، قاعدة التشريعات الأردنية/النص القانوني الإلكتروني، شوهد في 2026/6/16، في: https://acr.ps/hBy2svP؛ "الأردن يدمج الدرك والدفاع المدني مع جهاز الأمن العام"، **الشرق الأوسط**، 2019/12/17، شوهد في 2026/6/16، في: https://acr.ps/hBy2sMq

رابعًا: أشكال إسناد قوات الدرك للجيوش

يشير فحص الحالات، التي استُخدِمت فيها قوات الدرك لدعم القوات المسلحة النظامية (الجيوش)، إلى تعدد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها هذه القوات في إسناد المجهود العسكري، وتختلف أنماط هذا الإسناد باختلاف طبيعة التهديدات وظروف كل دولة. ويمكننا استخلاص أربعة أشكال رئيسة؛ يتمثل الشكل الأول في إسناد قوات الدرك للقوات المسلحة في الحروب غير النظامية؛ أي الصراعات التي تدور بين قوات عسكرية نظامية وتنظيمات مسلحة من غير الدول. فعلى سبيل المثال، أدى التمرد المسلح في الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين إلى انخراط القوات المسلحة الجزائرية في عمليات عسكرية واسعة لمواجهة الجماعات المسلحة. وخلال تلك الفترة، أدت قوات الدرك دورًا محوريًا في دعم العمليات العسكرية التي قادها الجيش الجزائري[58]. وتؤدي قوات الدرك دورًا مهمًا في مواجهة الحركات الانفصالية؛ إذ ينخرط الدرك التركي في عمليات عسكرية مباشرة ضد حزب العمال الكردستاني، وهو ما انعكس على تطوير تسليحه وقدراته العملياتية، بما في ذلك حيازته أسلحة ثقيلة تمكّنه من تنفيذ مهمات عسكرية شبيهة بتلك التي يؤديها الجيش، فضلًا عن انضمام الدرك التركي إلى هيئة الأركان التابعة للقوات المسلحة التركية، وبذلك تحولت إلى مكوّن من مكونات الجيش التركي، بينما تتولى الهيئة القيادة والسيطرة والتنسيق بين قوات الدرك والقوات المسلحة[59]. وتُظهِر هذه الحالات أن إسناد قوات الدرك للقوات المسلحة يوفر رصيدًا إضافيًا من الجنود يمكن الاعتماد عليهم في مواجهة التهديدات الطارئة، فضلًا عن أن الخبرات التي تكتسبها هذه القوات في مجالات مكافحة الإرهاب والتمرد تمنحها مزايا عملياتية تجعلها أكثر قدرة على الإسهام في الحروب غير النظامية ودعم الأداء القتالي للقوات المسلحة.

أما الشكل الثاني من أشكال إسناد قوات الدرك للقوات المسلحة، فيتمثل في الانخراط في عمليات حفظ السلام؛ إذ تؤدي قوات الدرك دورًا محوريًا في حفظ الأمن في مناطق النزاعات، من خلال سدّ الفجوة الأمنية التي تنشأ عقب انتهاء العمليات العسكرية أو تراجع حدّتها. وتضطلع هذه القوات بمهمة ضبط الانفلات الأمني في المناطق التي تجاوزها الجيش النظامي، وتعمل على منع تجدد أعمال العنف أو إعادة تأجيج الصراع المسلح[60]. ومن الأمثلة على ذلك، مشاركة إيطاليا في جنوب العراق، حيث نشرت 1400 عنصر من قواتها، 40 في المئة منهم من قوات الدرك الإيطالية "الكارابينيري"[61]. ولا تُعدّ إيطاليا حالة خاصة في هذا السياق، فقد اتخذت دول الاتحاد الأوروبي خطوات فعالة في توظيف قوات الدرك في عمليات حفظ السلام، وذلك لما تتطلبه طبيعة النزاعات المسلحة في القرن الحادي والعشرين؛ إذ أنشأت قوة أمنية خاصة لدعم عمليات حفظ السلام[62]. وتُظهِر هذه التجارب أن توظيف قوات الدرك في عمليات حفظ السلام يسهم في تخفيف الاعتماد على القوات المسلحة النظامية في إدارة النزاعات الخارجية، بما يسمح بالحفاظ على جزء أكبر من هذه القوات في حالة جاهزية دفاعية.

وأما الشكل الثالث من أشكال إسناد قوات الدرك للقوات النظامية، فيتمثل في مشاركتها في الحروب النظامية. وفي هذه الحالة، تؤدي دورًا عسكريًا بحتًا ضمن خطط الدفاع الوطني، حيث تُنظَّم كلّيًا أو جزئيًا بوصفها قوة عسكرية مزوّدة بأسلحة ثقيلة، وقادرة على الاضطلاع بمهمات الدفاع عن مناطق أو محاور محددة. فعلى سبيل المثال، بعد أزمة شبه جزيرة القرم في أوكرانيا، وتصاعد التهديدات الهجينة الناجمة عن الجمع بين التدخل العسكري الروسي والتمرد المسلح الذي قادته الحركات الانفصالية في إقليم دونباس، أنشأت السلطات الأوكرانية قوات درك تتبع وزارة الداخلية وتتمتع بطابع عسكري، بما يتيح لها أداء مهمات مزدوجة تتمثل في حفظ الأمن وإنفاذ القانون في مناطق الاضطراب، وإسناد القوات المسلحة الأوكرانية إذا تعرّضت لاجتياح بري روسي واسع النطاق[63]. وقد تجسّد ذلك من خلال تقسيم هيكلي داخل قوات الدرك الأوكرانية؛ إذ أنيطت بوحدات العمليات Operation Units مهمات الإسناد العسكري المباشر، بينما تولّت وحدات حفظ النظام مهمات حفظ النظام ومكافحة الشغب، وأُسنِدت عمليات مكافحة الإرهاب وتحرير الرهائن إلى وحدات المهمات الخاصة[64]. وقد أثبت هذا التنظيم فاعلية في الدفاع عن مدينة كييف، حيث شاركت قوات من الشرطة العسكرية والحرس الوطني الأوكراني (الدرك)، إلى جانب متطوعين[65] مدنيين، في مواجهة التقدم الروسي نحو العاصمة.

وأما الشكل الرابع، فيتمثل في إسناد مهمات حماية الحدود إلى قوات الدرك، سواء بصورة كلية أو جزئية. ويؤدي هذا الدور إلى تخفيف

58 Derek Lutterbeck, *The Paradox of Gendarmeries* (London: Ubiquity Press, 2013).

59 Ibid., p. 8.

60 Michiel de Weger, *The Potential of the European Gendarmerie Force* (The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2009), **pp. 23**-26.

61 Ibid., p. 25.

62 Ibid., pp. 23-26.

63 "The National Guard of Ukraine," *FIEP*, accessed on 6/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2sVV

64 Ibid.

65 "Street Fighting Erupts in Battle for Ukraine's Capital Kyiv," *Al Jazeera*, 26/2/2022, accessed on 6/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2tcw

العبء عن القوات المسلحة، بما يسمح بإعادة توزيع أعداد كبيرة من الجنود على وحدات قتالية أكثر احترافية. ويُعدّ الدرك التركي مثالًا على ذلك؛ إذ يشارك في حماية الحدود التركية مع سورية والعراق وإيران[66]. وتساعد الطبيعة الشُّرَطية لهذه القوات في حماية الحدود من عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، يضطلع الدرك الأوروبي European Gendarmerie Forces - EGF بمهمات تتصل بحماية الحدود الأوروبية ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والتهديدات الإرهابية[67].

وفي ضوء الأشكال السابقة، يتضح أن إسناد قوات الدرك للقوات المسلحة يمكن أن يتخذ صورًا متعددة، ويعتمد اختيار الشكل المناسب على طبيعة التهديدات وأوجه القصور التي تواجهها الدولة في منظومتها الدفاعية. ومن ثم، تكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الصغيرة، مثل قطر، التي تحتاج إلى توظيف قوات الدرك في محاور رئيسة لتعزيز المرونة الدفاعية.

تضطلع القوات المسلحة القطرية بمهمة حماية الحدود البرية خلال فترات السلم، بما في ذلك مكافحة التسلل غير النظامي وعمليات التهريب، وهي مهمات يمكن إسنادها بصورة منهجية إلى قوات الدرك[68]. وتُعدّ مسألة تحويل قوات الدرك إلى قوة عسكرية مساندة للقوات المسلحة قضية بالغة الدقة؛ إذ تتطلب وضع استراتيجية واضحة تحدد بدقة طبيعة الأدوار التي تُسنَد إلى هذه القوات بما يتلاءم مع خصوصية الدولة وبيئتها الأمنية، وبما يضمن فاعلية أدائها للمهمات القتالية الموكلة إليها. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية تصورًا متكاملًا لهياكل التنظيم والتسليح الخاصة بقوات الدرك، بما ينسجم مع طبيعة المهمات القتالية التي ينبغي لها دعم القوات المسلحة في تنفيذها، ويعزز تكاملها ضمن منظومة الدفاع الشامل، ويضمن توافقها مع متطلبات الجاهزية العملياتية.

خامسًا: نحو موقع لقوات الدرك في منظومة الدفاع الشامل

يمثّل إدماج قوات الدرك في منظومة الدفاع الشامل خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المتعددة الأبعاد. فالدرك، بما يتميز به من طبيعة مزدوجة تجمع بين الطابع الشُّرَطي والتنظيم العسكري، يُعدّ حلقة وصل بين الأمن الداخلي والدفاع الخارجي؛ ما يجعله عنصرًا محوريًا يسهم في سدّ الفجوة بين متطلبات حماية المجتمع وضمان الجاهزية القتالية. ولا يقتصر تحديد موقع هذه القوات في منظومة الدفاع الشامل على إسناد مهمات إضافية، بل يتطلب رؤية متكاملة تشمل التقدير الاستراتيجي للموقف الأمني، وتطوير العقيدة المشتركة، وصياغة العقيدة الخاصة بالدرك، وتصميم الهيكل التنظيمي الملائم، وتعزيز الجاهزية العملياتية. ومن خلال هذه المراحل، يمكن تحويل الدرك إلى قوة مساندة فعّالة تسهم في تحقيق التكامل الدفاعي والمرونة الوطنية، بما يضمن استدامة القدرة على الردع والتصدي للتحديات الأمنية والعسكرية في بيئة إقليمية ودولية متقلّبة.

1. المرحلة الأولى: التقدير الاستراتيجي للموقف الأمني

تُعدّ عملية تقدير الموقف الأمني للدولة نقطة الانطلاق في تفعيل دور قوات الدرك ضمن استراتيجية الدفاع الشامل. ويتم ذلك عبر تقارير تقدير موقف الأمن القومي National Intelligence Estimates, NIEs[69]، التي تعدّها عادةً أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتمثّل أداة أساسية لتقييم طبيعة التهديدات المحتمَلة، سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية، وعلى المدى القريب والمتوسط والبعيد[70].

تبرز أهمية تقارير الأمن القومي في كونها الأساس الذي تُبنى عليه المراحل اللاحقة؛ إذ تحدد طبيعة الدعم المطلوب وهيكلة القوة ومتطلبات تسليحها، وتقدّم فهمًا معمقًا للتهديدات المحتمَلة. وتوضح التقارير إن كانت القوات ستواجه جيشًا نظاميًا أو تنظيمًا مسلحًا من غير الدول، أو كليهما، وتقدّم تحليلًا متقدمًا لقدرات الخصم التسليحية وسلوكه العملياتي. إضافة إلى ذلك، تطرح تصورات عسكرية لطبيعة الصراع المحتمَل والسيناريوهات المتوقعة، مع التركيز على ما يُعرَف بسيناريوهات التأثير العالي للأحداث ذات الاحتمالات المنخفضة High Impact of Low-probability Scenarios[71]؛ وهي أحداث ربما احتمالات وقوعها ضئيلة، لكنها تحمل تأثيرًا كبيرًا عند تحققها[72]. ومن ثم، توفر هذه التقديرات للمخططين الاستراتيجيين في الجيش والدرك تصورًا شاملًا للموقف الأمني، بما يمكّنهم من إعداد خطط دفاعية متكاملة للتعامل مع مختلف التهديدات المحتمَلة.

66 Willy Bruggeman, "Gendarmeries and the Security Challenges in the 21st Century," in: Hovens & van Elk, p. 245.

67 Ibid., pp. 188-189.

68 اسعيدي، ص 6.

69 Loch K. Johnson (ed.), *The Oxford Handbook of National Security Intelligence* (Oxford: Oxford University Press, 2025), p. 91.

70 Ibid.

71 Ibid., pp. 381-382.

72 Ibid.

2. المرحلة الثانية: تطوير عقيدة عسكرية مشتركة

تُعدّ عملية تحديد طبيعة التهديدات التي تواجه الدولة، إلى جانب تقدير قدرات الأطراف المعادية ونيّاتها، أساسًا لوضع الممارسة العسكرية الأنسب لمواجهتها. وعلى هذا الأساس تُحدَّد الأدوار والمهمات التي تُسنَد إلى القوات الأمنية والعسكرية في السلم والحرب، ويُعبَّر عن ذلك بمصطلح "العقيدة العسكرية المشتركة"، التي تمثّل المرحلة الثانية في مسار تأهيل قوات الدرك[73]. وتسهم هذه العقيدة في بناء فهم مشترك بين مكونات منظومة الدفاع الوطني، وفي مقدمتها الجيش والدرك، لطبيعة الحرب، والمهمات المطلوبة، بما يعزز التكامل والتنسيق بينهما ويرسّخ التقارب في الأداء العملياتي[74]. وفي هذه المرحلة يُحدَّد الدور العسكري لقوات الدرك ضمن خطة الدفاع الوطنية[75]، سواء في حماية الحدود، كما في حالة قوات الدرك التركية، أو في تنفيذ مهمات دفاعية مباشرة، كما في حالة الحرس الوطني الأوكراني. ومن ثمّ، تمثّل العقيدة العسكرية المشتركة إطارًا تنظيميًا وعملياتيًا يضمن تكامل الأدوار بين القوات المسلحة وقوات الدرك، ويضع الأساس لتوزيع المهمات والمسؤوليات بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات والقدرات المتاحة، الأمر الذي يعزز فاعلية منظومة الدفاع الشامل.

3. المرحلة الثالثة: صياغة العقيدة العسكرية لقوات الدرك

بناءً على المرحلة الثانية، التي يُحدَّد فيها دور قوة الدرك ضمن خطة الدفاع الوطني، تركز هذه المرحلة على تحديد الطريقة الأنسب لتنفيذ مهماتها، من خلال صياغة العقيدة العسكرية لقوات الدرك[76]. وتُعتبَر هذه العقيدة بمنزلة المرجع الناظم لعمل هذه القوات؛ إذ توضح طبيعة بيئة العمليات، وغيرها من البيانات التي تساعد في فهم التحديات التي قد تواجهها ميدانيًا[77]. وتقدّم عقيدة الدرك العسكرية المبادئ الرئيسة لعملها في أداء واجبها، وتوجّه القيادة إلى وضع الخطط وتنفيذ المهمات بكفاءة[78]. أما بالنسبة إلى قوات الدرك التي تضطلع بمهمات مزدوجة تجمع بين حفظ الأمن الداخلي والتصدي للتهديدات الخارجية، فتقدّم العقيدة العسكرية إطارًا واضحًا للمبادئ التي تحكم أداء هذه المهمات بحسب طبيعتها. فعلى سبيل المثال، تتضمن عقيدة الحرس الوطني الأوكراني مجموعة من المبادئ العامة، مثل تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، وضمان التنسيق والتزامن في العمليات المشتركة، إلى جانب مبادئ خاصة تتعلق بمهمات محددة وظروف بعينها، مثل المبادئ الناظمة لعمليات حفظ النظام، التي تؤكد ضرورة الحد الأدنى من استخدام القوة في التعامل مع التجمعات المدنية[79]. وتحدد العقيدة العسكرية بوضوح واجبات قوات الدرك ومهماتها، وتضع آليات للتنسيق الفعّال بين وحداتها والقوات المسلحة، بما يضمن تكامل الجهود وتعزيز فاعلية الأداء في العمليات المشتركة[80]. ومن ثم، تُعدّ صياغة العقيدة العسكرية لمؤسسة الدرك خطوة محورية في ترسيخ دورها بوصفها قوة مساندة ضمن منظومة الدفاع الشامل، وضمان انسجام أدوارها مع متطلبات الأمن الوطني.

4. المرحلة الرابعة: تصميم الهيكل التنظيمي لقوات الدرك

تمثّل هذه المرحلة امتدادًا لصياغة العقيدة العسكرية، إذ تُترجَم المبادئ والممارسات التي تتضمنها إلى بنية تنظيمية واضحة تحدد طبيعة المهمات والأدوار الموكلة إلى قوات الدرك، سواء تعلقت بمهمات الدفاع أو الأمن الداخلي، فضلًا عن تصميم هيكل المهمات التي تؤدي فيها هذه القوات دور القوة المساندة[81]. ومن ثم، يسهم

---

73 U.S. Army, Department of the Army, *ADP 1-01 Doctrine Primer* (Washington, DC: 2019).

74 طارق محمود شكري، **العقيدة العسكرية وتطوراتها** (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2016)، ص 28–30.

75 UK Ministry of Defence, Development, Concepts and Doctrine Centre, *Joint Doctrine Publication 0-1: British Defence Doctrine*, 4th ed. (London: Ministry of Defence, 2011), pp. 1-3.

76 هناك فرق بين العقيدة المشتركة وعقيدة الوحدة أو القوة القتالية؛ إذ تهتم العقيدة المشتركة بتحديد الممارسة المثلى في الاستخدام المشترك لوحدات متعددة من القوات البرية والبحرية والجوية، أما عقيدة الوحدة أو القوة القتالية، فهي تركز على تحديد الممارسة المثلى الخاصة بالقوة المقاتلة الواحدة، مثل عقيدة القوات البرية أو البحرية أو غيرها.

77 للمزيد، ينظر:
UK Ministry of Defence & Land Warfare Development Centre, *Army Doctrine Publication: Land Operations* (London: Ministry of Defence, 2010), accessed on 6/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2sp3

78 Ibid., p. ii.

79 للتوسع، ينظر:
O. Osypenko et al., "Principles of Creating Battalion Task Forces of the National Guard of Ukraine for Participation in Stabilization Actions," *Honor and Law*, vol. 1, no. 88 (2024), pp. 89-95.

80 UK Ministry of Defence, *British Defence Doctrine*, pp. 1-3.

81 للتوسع، ينظر:
Joshua Klimas & Gian Gentile, "Planning an Army for the 21st Century: Principles to Guide U.S. Army Force Size, Mix, and Component Distribution," RAND Corporation (November 2018), accessed on 6/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2sWf

الارتباط الوثيق بين العقيدة العسكرية والهيكل التنظيمي لقوات الدرك في تحديد حجم القوة المطلوبة، وسعة الانفتاح العملياتي، بما في ذلك عدد العمليات التي يمكنها الاستجابة لها وتنفيذها بصورة متزامنة. ويساعد الهيكل التنظيمي المدروس في تحديد نوع التسليح وحجمه ومستوى التجهيز الملائم لمختلف الوحدات، بما يتناسب مع طبيعة المهمات الموكلة إليها، ويعزز فاعلية قوات الدرك في تنفيذ مهماتها ضمن منظومتَي الدفاع والأمن الوطني[82].

5. المرحلة الخامسة: الجاهزية العملياتية وإعداد الدليل الإجرائي

بعد الانتهاء من هيكلة قوات الدرك، تأتي المرحلة الخامسة التي تركز على محورين رئيسين في خطة تأهيل هذه القوات، وهما: أولًا، إعداد الدليل الإجرائي للعمليات Special Operation Procedures, SOPs، وهو المرجع التكتيكي الأساسي لقوات الدرك في تنفيذ مهماتها؛ إذ يحدد الإجراءات المطلوبة من القيادات الوسطى والدنيا خلال مراحل التخطيط والتنفيذ[83]، ويتضمن مجموعة من المعلومات المحورية، وفي مقدمتها قواعد الاشتباك[84]، التي تُعدّ عنصرًا حاسمًا في ضبط الأداء الميداني. ويسهم هذا الدليل في ترجمة العقيدة العسكرية لقوات الدرك إلى إجراءات عملية على المستوى التكتيكي، بما يعزز الفهم المشترك بين أفراد القوة وقياداتها. ويشكّل هذا الفهم المشترك أساسًا لتحقيق التواصل الفعّال والتنسيق والتعاون بين العسكريين[85]، الأمر الذي ينعكس مباشرة على رفع كفاءة الأداءين التكتيكي والعملياتي، ويضمن انسجام عمل قوات الدرك مع متطلبات منظومة الدفاع الشامل. ثانيًا، الجاهزية العملياتية، التي تنقسم إلى شقَّين رئيسين يمثلان الأساس في قدرة هذه القوات على أداء مهماتها بكفاءة عالية، وهما:

أ. الجاهزية المادية: تتمثل في توفير الموارد المادية اللازمة لأداء المهمات، بما يشمل التكنولوجيا الحديثة والأسلحة والذخائر والمعدات اللوجستية اللازمة لدعم العمليات[86]. ويُعدّ ضمان الجاهزية اللوجستية عنصرًا أساسيًا؛ إذ يتيح استمرارية العمليات الميدانية بكفاءة من خلال توفير المعدات والتقنيات المناسبة في الوقت والمكان المناسبَين.

ب. الجاهزية البشرية: تتمثل في تأهيل أفراد قوات الدرك لأداء واجباتهم بفاعلية، من خلال برامج تدريب تخصصية[87]؛ إذ تنعكس العقيدة العسكرية لهذه القوات على منظومة التدريب من خلال ربط دليل الإجراءات ببرامج التدريب، بما يحدد أنواع التدريب والمعارف التي يحتاج إليها منتسبوها لأداء مهماتهم، سواء كانت أمنية أو دفاعية[88]. وتشمل الجاهزية البشرية أيضًا تطوير ثقافة القيادات من خلال إطّلاعها على موضوعات استراتيجية متصلة بطبيعة المهمات الموكلة إليها[89]، مثل نظريات التمرد ونظريات الاستخبارات والدراسات الأمنية والاستراتيجية، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

إن ما سبق لا يعني أن تعبئة قوات الأمن الداخلي، بما فيها قوات الدرك، لا تواجه تحديًا يتمثل في الموازنة بين الواجبات الأمنية التقليدية والمهمات العسكرية الدفاعية المستحدثة. ويُعدّ هذا التحدي أمرًا طبيعيًا نظرًا إلى تعدد الأدوار التي تضطلع بها هذه القوات، خصوصًا في أوقات النزاعات، حيث تتحمل مسؤوليات جوهرية، مثل الحفاظ على المناطق التي تعيد القوات المسلحة (الجيش) السيطرة عليها وضمان استعادة النظام فيها[90]. ولتحقيق التوازن بين هذه المهمات (الأمنية والدفاعية) يبرز مبدآن رئيسان؛ يتمثل الأول في مبدأ التخصيص؛ إذ تُخصَّص نسبة محددة من قوات الأمن الداخلي لتعبئتها ورفع مستوى تسليحها بما يخدم الدور الدفاعي المطلوب منها. وقد أثبتت التجربة الأوكرانية فاعلية هذا المبدأ، حيث ساهمت فترات الإعداد والتعبئة المسبقة للحرس الوطني الأوكراني في تعزيز قدرته على الدفاع عن العاصمة كييف في مواجهة الغزو الروسي[91]، وذلك من خلال تدريبه على مهمات الدفاع المدني. ويستلزم ذلك وضع آليات دقيقة لتنظيم انتقال هذه القوات من مهماتها الأمنية إلى الاندماج في العمليات العسكرية إلى جانب الجيش. ولكي لا تتقاطع عملية التعبئة مع الواجبات الأمنية الموكلة

82 Ibid., pp. 14-15.

83 UK Ministry of Defence, *Army Doctrine Primer* (London: Ministry of Defence, May 2011), pp. 3-6, accessed on 6/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2tcQ

84 UK Ministry of Defence, *The Army Field Manual: Generic Enemy (Basic Forces) Part 1 Operational Art* (London: Ministry of Defence, 1995), accessed on 6/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2spn

85 UK Ministry of Defence, *Army Doctrine Primer,* pp. 1-2.

86 Klimas & Gentile, pp. 14-16.

87 Ibid.

88 Lynda Liddy, "The Strategic Corporal: Some Requirements in Training and Education," *Australian Army Journal*, vol. 2, no. 2 (2002), pp. 140-143.

89 Ibid.

90 للمزيد من التفصيل حول الموضوع، ينظر:
NATO, *AJP-3.22 Allied Joint Doctrine for Stability Policing. Edition A, Version 1* (Brussels: NATO Standardization Office, July 2016), accessed on 25/11/2024, at: https://acr.ps/hBy2sFY

91 "Street Fighting Erupts in Battle for Ukraine's Capital Kyiv," *AlJazeera*, 26/2/2022, accessed on 17/4/2025, at: https://acr.ps/hBy2tcw

إلى قوات الدرك، تبرز ههنا أهمية المبدأ الثاني، وهو السعة، ويُقصَد به ضرورة تحديد سقف عددي للقوات التي يمكن تعبئتها من الدرك من دون الإضرار بقدرتها على أداء مهماتها الأمنية الرئيسة. فلا يمكن تعبئة كامل القوة في ظل وجود واجبات أساسية أخرى موكلة إليها. ويُقصَد بالسعة ههنا نسبة القوة العددية التي يمكن أن تنفصل عن القوة الكلّية للدرك للمشاركة في العمل الدفاعي من دون الإضرار بقدرتها على أداء مهماتها الأمنية الأساسية؛ بما يجعلها بمنزلة الحدّ الأقصى الذي يتيح لهذه القوات الانخراط في الجهد الدفاعي.

خاتمة

تُعدّ معضلة نقص الموارد البشرية من أبرز التحديات التي تواجه الدول الصغيرة، وخصوصًا في أوقات الحرب التي تتحول فيها موارد الدولة نحو دعم المجهود العسكري وتعزيز صمود الدولة، وتصبح الأولوية القصوى هي درء العدوان. ومن خلال ما تناولته هذه الدراسة، نخلص إلى أن توظيف قدرات الدرك في خطط الدفاع الوطنية يمكن أن يكون وسيلة للتخفيف من حدة هذا النقص في الدول الصغيرة، مع التأكيد أن هذا التوظيف قد لا يحل المشكلة على نحو جذري، لكنه يساعد في تقليص الفجوة العددية نسبيًّا.

تساعد سيرورة الاستفادة من قوات الدرك في المجهود الدفاعي، في مراحلها الخمس التي تناولتها الدراسة، في تحديد المقاربة الأنسب لتوظيفها ضمن استراتيجية الدفاع الوطني، سواء في المهمات الدفاعية أو الأمنية أو كلتيهما. وتمكّن هذه المراحل من تحديد الأولويات التدريبية والتسليحية، بما يسهم في ترشيد الإنفاق العسكري، فضلًا عن تقديمها سلسلة من الإجراءات التكتيكية وإطارًا قانونيًا ينظم عمل قوات الدرك. ويُعدّ توظيف التكنولوجيا، وتعزيز التحالفات العسكرية، وصياغة عقيدة عسكرية فعّالة، من الأدوات المحورية لتجاوز تحدي شحّ الموارد البشرية في استراتيجيات الدفاع الوطنية للدول الصغيرة. وإلى جانب ذلك، وبالاستناد إلى تجارب قوات الدرك التي اضطلعت بمهمات دفاعية مباشرة، مثل الحرس الوطني الأوكراني، يتضح أن تصميم قدرة هذه القوات على أداء مهمات أمنية ودفاعية في آنٍ واحد، يقوم على مبدأين أساسيين؛ هما التخصيص والسعة.

تواجه الدول الصغيرة قيودًا بنيوية تحول دون تكوين جيوش كبيرة أو احترافية؛ ما يجعلها عرضة للتهديدات، إذا اعتمدت على التعبئة البشرية فحسب. وترتبط هذه المعضلة بمحدودية الأعداد المتاحة من الأفراد، مع غياب القدرة على ضمان استدامة التدريب والتأهيل، بما قد ينعكس على متانة المنظومة الدفاعية وفاعليتها. ومن ثم، تجد هذه الدول نفسها مضطرة إلى تعويض هذا النقص في الموارد البشرية عبر بدائل أخرى، من بينها بناء التحالفات الاستراتيجية وتوسيع الاعتماد على التكنولوجيات الدفاعية المتقدمة، أو تبنّي نماذجَ دفاعية هجينة تجمع بين قوات احتياطية مدنية وقوة عسكرية نظامية.

وبهذا، يتبيّن أن الخدمة الوطنية الإلزامية لا تُنتج بالضرورة قوات عسكرية احترافية بالمعنى التقليدي، بل تُسهم في تشكيل قوة من الدرجة الثانية تساعد في سدّ النقص الهيكلي، من دون أن تكون حاسمة في معالجته. لذلك، تتجه الاستراتيجية القطرية إلى الاستثمار في التقنية والتحالفات الدولية بوصفها أدوات تعويضية. غير أن التجارب تثبت أن هذه المقاربة تظل محدودة ما لم تقترن برفع كفاءة العنصر البشري القادر على إدارة هذه التكنولوجيا. وخلاصة ذلك أن قطر تمثّل نموذجًا واقعيًا لمعضلة دفاع الدول الصغيرة، فهي مضطرة إلى الموازنة بين تعبئة الموارد البشرية المحدودة من جهة، والاعتماد على موارد يوفرها تكثيف استخدام التقنية وعقد التحالفات الخارجية من جهة.

تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية واعدة وملحّة، من بينها إجراء مقارنات إمبريقية معمّقة بين تجارب دول صغيرة متعددة، بهدف قياس كفاءة نماذج الدفاع الشامل في سياق شحّ الموارد البشرية. ويمكن التوسّع في دراسة دور التكنولوجيات العسكرية الحديثة، خاصة الأنظمة العسكرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة، في تقليص أثر الفجوة البشرية، وجدوى اعتماد الدول الصغيرة عليها في تعزيز أمنها الوطني. أما على مستوى الدراسات المتعلقة بقوات الدرك، وفي ضوء الفجوة البحثية الملحوظة في الأدبيات ودراسة الحالات العربية، فتبرز الحاجة إلى تطوير دراسات مقارنة بين مختلف التجارب العربية، بغرض فهم أوجه التشابه والاختلاف بينها.

المراجع

العربية

تشاندار، جنكيز. "مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط". **مقالات**. ترجمة أنيس محسن. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. العدد 124 (2020). في: https://acr.ps/hBy2taA

سن تزوو. **فن الحرب**. دمشق: دار الكتب العربية، 2010.

شكري، طارق محمود. **العقيدة العسكرية وتطوراتها**. بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2016.

الصفدي، ضياء نعيم وحمزة علي تايه. "برامج الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الحرب الإسرائيلية على غزة: اختزال جديد للقانون الدولي". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2025/7/21. في: https://acr.ps/hBy2sE2

قبلان، مروان. **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

ملا، محمد وسيم. "العلاقات الهندية - القطرية: نمو حذر في ظل اعتماد متبادل متزايد". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 74 (أيار/ مايو 2025).

الأجنبية

Angstrom, Jan & Kristin Ljungkvist. "Unpacking the Varying Strategic Logics of Total Defence." *Journal of Strategic Studies*. vol. 47, no. 4 (2024).

Antai, Imoh & Roland Hellberg. "Identifying Total Defense Logistics Concepts: A Comparative Study of the Swedish Pandemic Response." *Journal of Humanitarian Logistics and Supply Chain Management*. vol. 14, no. 2 (2024).

Baabood, Abdullah. *Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations*. Rome: Istituto Affari Internazionali (IAI), 2022.

Berzina, Ieva. "From 'Total' to 'Comprehensive' National Defence: The Development of the Concept in Europe." *Journal on Baltic Security*. vol. 6, no. 2 (2020).

Burrell, Robert & John Collison. "Do Total Defense Strategies Increase State Resiliency?" *Irregular Warfare Initiative* (2025). at: https://acr.ps/hBy2sS3

De Weger, Michiel. *The Potential of the European Gendarmerie Force*. The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2009.

Den Heyer, Garth. "Filling the Security Gap: Military or Police." *Police Practice and Research*. vol. 12, no. 6 (2011).

Hashim, Ahmed S. "Creation of National Security in Small States: A Comparative Study of Qatar, the UAE and Singapore." *Middle East Insights*. no. 217 (2019). at: https://acr.ps/hBy2skR

Hovens, Johannes Louis & G. A. G. van Elk (eds.). *Gendarmeries and Security Challenges of the 21st Century*. The Hague: Koninklijke Marechaussee, 2011.

Johnson, Loch K. (ed.). *The Oxford Handbook of National Security Intelligence*. Oxford: Oxford University Press, 2025.

Klimas, Joshua & Gian Gentile. "Planning an Army for the 21st Century: Principles to Guide U.S. Army Force Size, Mix, and Component Distribution." RAND Corporation. (2018). at: https://acr.ps/hBy2sWf

Liddy, Lynda. "The Strategic Corporal: Some Requirements in Training and Education." *Australian Army Journal*. vol. 2, no. 2 (2002).

Lutterbeck, Derek. *The Paradox of Gendarmeries*. London: Ubiquity Press, 2013.

"Military Expenditure Database." Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). at: https://acr.ps/hBy2sm9

NATO. *AJP-3.22 Allied Joint Doctrine for Stability Policing*. Edition A, Version 1. Brussels: NATO Standardization Office, 2016. at: https://acr.ps/hBy2sFY

Osypenko, O. et al. "Principles of Creating Battalion Task Forces of the National Guard of Ukraine for

Participation in Stabilization Actions." *Honor and Law*. vol. 1, no. 88 (2024).

Özbek, Nadir. "Policing the Countryside: Gendarmes of the Late 19th-Century Ottoman Empire (1876-1908)." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 40, no. 1 (2008).

"SIPRI Arms Transfers Database." Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). at: https://acr.ps/hBy2sTl

U.S. Army, Department of the Army. *ADP 1-01 Doctrine Primer*. Washington, DC: 2019.

UK Ministry of Defence, Development, Concepts and Doctrine Centre. *Joint Doctrine Publication 0-1: British Defence Doctrine*. 4th ed. London: Ministry of Defence, 2011.

UK Ministry of Defence & Land Warfare Development Centre. *Army Doctrine Publication: Land Operations*. London: Ministry of Defence, 2010. at: https://acr.ps/hBy2sp3

_____. *Army Doctrine Primer*. London: Ministry of Defence, 2011. at: https://acr.ps/hBy2tcQ

UK Ministry of Defence. *The Army Field Manual: Generic Enemy (Basic Forces) Part 1 Operational Art*. London: Ministry of Defence, 1995. at: https://acr.ps/hBy2spn

Vaicekauskaitė, Živilė Marija. "Security Strategies of Small States in a Changing World." *Journal on Baltic Security*. vol. 3, no. 2 (2017).

Wrange, Jana, Rikard Bengtsson & Douglas Brommesson. "Resilience through Total Defence: Towards a Shared Security Culture in the Nordic–Baltic Region?" *European Journal of International Security*. vol. 9, no. 4 (2024).